

## السلم الاهلي في ظل التنوع الثقافي

أ.م.د يسرى خالد ابراهيم  
الجامعة العراقية اكلية الاعلام



ان محاولة فهم التعددية الثقافية كأساس لتحقيق التعايش السلمي في المجتمع تبرز الحاجة الى ضرورة فهم كيفية ادارة هذه الاختلافات وتحويلها لتحقيق الهدف بدلا من الشتات والنزاع ،غالبا الاختلافات الفكرية والثقافية الناتجة من اسس عرقية واثنية قد تقود المجتمع الى ظهور التعصب والعنف و نزاعات لانهاية لها وفي أحيان أخرى وجود التنوع الثقافي في المجتمع يستثمر لتحقيق التطور والتقدم المجتمعي حين تتلاقح تلك الثقافات لنتج نسيجا فكريا إنسانيا متكاملًا.

ومن ابرز الأمثلة على تطبيق فكرة التنوع الثقافي في العالم عندما فاز باراك اوباما بانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٩ وعد الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة كأول شخص مختلط العرق يتقلد هذا المنصب في بلد مازالت العبودية والفرقة العنصرية تمثل جزءا من ثقافته وذكرياته وهذا دليل مهم على انتصار التنوع الثقافي والتعددية الثقافية في السياسة الدولية لأكبر دولة في العالم<sup>(١)</sup>.

ومن جانب آخر كيف يفهم التعصب أمام مفهوم التسامح لان التسامح كمفهوم له مسار مناقض للتعصب وقد عرفت الحضارات الإنسانية مفهوم التسامح وما يقابلها من مفاهيم العنف والتعصب والعدوان وتجلى هذا المفهوم بكل الأديان السماوية والوضعية وهذا المفهوم في عصرنا الحالي يتجلى بوضوح بمفهوم حقوق الإنسان منطلقة من مبدأ غياب العنف والتعصب يعني حضور التسامح والسلام (٢).

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو: ما ابرز أنواع التعددية الثقافية في مجتمعنا العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص؟ كيف نعالج الصور النمطية الزائفة والمترسخة في المجتمع عن الأقليات؟ ما الطريقة المثلى للتعامل مع الأقليات دون تحجيم حرياتهم او الاعتداء عليها؟ ما هي السياسة الإعلامية الأكثر عدلا لتحقيق التوازن بين ثقافة الأغلبية وثقافة الأقلية؟ كيف تحقق السلم الأهلي في ظل تنوعات وتعددية ثقافية؟

لقد امتاز المجتمع العراقي بالتنوع الثقافي ويوصف انه مجتمع تعددي وليس فسيفسائي لان المجتمع ألتعددي يتصف بالتعايش السلمي وهذا بالضبط حال المكونات في المجتمع العراقي اما المجتمع الفسيفسائي فهو يتصف بالصراع والنزاع ومن أهم مميزاته انه لايتفق على شيء فليس لديه قدوة او بطل تاريخي يمجده كما هو الحال في لبنان ومن امثلة المجتمعات المتجانسة المجتمع المصري الذي تمكن من تحقيق انصهار الاختلافات الثقافية دون نتائج سلبية على السطح فهو يمتاز انه الاكثر تطورا وتقبلا للتنوع ولديه صور للابطال تاريخيين يتفق عليهم امثال سعد زغلول وجمال عبد الناصر وغيرهم (٣)، اذ يبين حليم بركات (ان عملية الانصهار تسود في المجتمع المتجانس فيما تسود عملية التعايش بالمجتمع التعددي وتسود حالة من النزاع والازمات في المجتمع الفسيفسائي) (٤). وهذا التجانس في المجتمعات يساعد على نمو وعي طبقي مقارنة بالمجتمعات التعددية والفسيفسائية .

لكن هل يصح ان نجبر الثقافات الاخرى التخلي عن ثقافتها من اجل تحقيق التجانس تحت شعار قوة الدولة؟ فقد اغلق المجتمع الدولي عينيه تاريخيا عن الكثير من المظالم وتجاهل حقوق الاقليات في القانون الدولي لمدة من الزمن (٥)، وهناك الكثير من الممارسات ضد حرية الاقليات منها تجريد السكان الاصليين من ارضهم وتضييق ممارسة ثقافتهم التقليدية ولغاتهم ودياناتهم وتقويض مؤسساتهم للحكم الذاتي فظهرت مطالب الاقليات باشكال متعددة منها: (٦).

١. الاعتراف بحقوق الارض وسندات الملكية (واقليات العراق عانت الكثير في عهد النظام السابق من سلب الحقوق الملكية )
٢. الاعتراف بحق الحكم الذاتي
٣. تأييد المعاهدات التاريخية
٤. الاعتراف بالحقوق الثقافية
٥. ضمان حقوق التمثيل البرلماني والحكومي

وكان من اهم اسباب طرح مبدأ حقوق الانسان بدلا من مفهوم حقوق الاقليات اذ اختفى هذا المفهوم من القاموس الدولي ليحل محله مفهوم حقوق الانسان او كما صوره جوزيف كورنر بعبارته الشهيرة عام ١٩٥٤ بقوله (كان دعاة السياسة في اواخر الحرب العالمية الاولى ينادون بحقوق الاقليات (موضة) اما الان فقد عفى عليها الزمن واصبح الثوب الذي يرتديه المحامي الدولي هو حقوق الانسان<sup>(٧)</sup>، ولذلك زادت مطالبة الاقليات بحقوقها لان ربط موضوع الاقليات بقضايا الحرية يفسر الكثير من القصور والسلبيات وتقويض الحريات التي لا تتوقف فقط بالتجاهل والتغيب بل بسلب الارادة والاساءة الى صورة تلك الاقليات<sup>(٨)</sup>، وقد ارسى الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ مبدأ عدم التمييز بين البشر على اساس اللغة او الدين او العرق او العنصر ثم جاءت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري عام ١٩٦٥ لتلزم الدول بمنع التطرف وشجب النظريات والأفكار التي تطو من جنس على اخر وفي سنة ١٩٦٦ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية في المادة ٢٧ تخص الاقليات الاثنية والدينية والقومية وحقهم بالمجاهرة بلغاتهم واقامة شعائرهم الدينية<sup>(٩)</sup>، وتخصص المادة ٢٥ من الميثاق العربي لحقوق الانسان جزءا منها لحقوق الاقليات وتؤكد على ضرورة منحهم حرية ممارسة عقائدهم الدينية والاجهار بلغتهم وثقافتهم<sup>(١٠)</sup>.

ففي عام ١٩٢٢ اشار والتر ليبمان الى مفهوم الصورة النمطية وحدد معالمها وكيف تبنى في مخيلتنا وتنعكس على تصرفتنا وتعاملاتنا وطبق ذلك على الثقافة والمعنى الاجتماعي الذي تنعكس عنه وعلى هذا الاساس فأنا الكثير من الاراء تبنى على صور نمطية لاتخلو من الزيغ فالصورة النمطية قد تكون مصدرا للتوتر والعنف والتصرفات السلبية<sup>(١١)</sup>، فإذا اردنا تحقيق السلام والتعايش السلمي في ظل تنوع ثقافي علينا اولاً ان ننظر بمستوى متوازن الى ثقافة الاقليات وان نتعامل بموضوعية معها خاصة في عصر اتسم بالدعوة الى الحرية والديمقراطية واصبح لكل اجهزته الاعلامية التي يبث من خلالها رسالته ويخاطب بها الاخر فقد اصبحت اجهزة اعلام الاقليات بمثابة مواقع للمفاوضات المكثفة بين التوجه نحو الحفاظ على التمايز الثقافي والتوجه نحو استيعاب متطلبات المجتمع المضيف او التعايش معها<sup>(١٢)</sup>، ولهذا تبرز الحاجة الى التمسك بالديمقراطية اسلوباً وثقافة لتبرير العلاقات التي تشد افراد المجتمع الى ولاء عام يعلو الولاءات الفرعية فالديمقراطية هي المقاربة المناسبة امام الوضع القائم وهي الوحيدة التي تدفع للنهوض بكل المكونات وتقيم المساواة بينهم في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الجنس والقومية والعرق والدين وتقدم بالوقت نفسه قاعدة لحل الاندماج الاجتماعي وتقضي على التعصب

وترفع من قيمة المشاركات الجماعية للسلطة، فقد ساهمت الأقليات في صنع الربيع العربي الذي اتاح امامها الفرصة لكي تعبر عن نفسها دون قيد وبقدر ما تمكن الامازيغ في ليبيا والأقباط في مصر من تأكيد حضور هوياتهم ومطالبهم فأن بقية الأقليات في العالم العربي بحاجة الى هذا القدر من الاستيعاب الذي يناسب حجم التغيير.<sup>(١٣)</sup>

وقبل الختام لدينا مقترح لإستراتيجية توظيف التنوع الثقافي لخدمة النهوض بالمجتمع وتطوره وهي :

١. إصلاح التعليم والمساواة بمنح فرصة للتعليم للجميع
٢. إشراك الأقليات بالعمل الإعلامي الرسمي ومنحهم الفرصة للتصويت وإبداء الرأي
٣. العمل على خلق صورة من التجانس في المجتمع والابتعاد عن كل ما يشوه صورة الاخر (مثال ذلك الابتعاد عن تبادل النكات عن بعض الأقليات )
٤. الابتعاد عن فكرة المحاصصة والاقتراب من فكرة المشاورة والمشاركة
٥. إدخال التغييرات والتحسينات القانونية لخلق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية باحترام حقوق الأخر وتعزيز ذلك من خلال نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي في المجتمع وتشجيع الحوار المتكافئ .

## المصادر والهوامش:

### اولا :الكتب

١. حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨ )
٢. حيدر ابراهيم، ميلاد حنا، ازمة الاقليات في الوطن العربي، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)
٣. ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية اسبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ت: امام عبد الفتاح امام، ج: ١، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، العدد ٣٧٧، يونيو، ٢٠١١ )
٤. يوسف محمد جمعة، اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة تحليل الدراسة الميدانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)

٥. يوجينيا سيابيرا، التنوع الثقافي والاعلام العالمي، ت: احمد المغربي، (القاهرة: دار الفجر، ٢٠١٢،

٦. علي اسعد وطفة، التربية ازاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، (الامارات: مركز دراسات الامارات، العدد ٢٠٠٢، ٦)

## ثانيا: المواقع الالكترونية

١. [www.tinyurl.com/cjfa7ka](http://www.tinyurl.com/cjfa7ka) ، احمد كرعود ، حقوق الاقليات في مرحلة الانتقال الديمقراطي

٢. ( ميرفت رشماوي ،حقوق الاقليات في القانون الدولي ،المجلة الالكترونية، العدد ١٩ ، www.ohchr.org/english/bodies/forum.htm .

## الهوامش

(١) يوجينيا سيابيرا، التنوع الثقافي والاعلام العالمي، ت: احمد المغربي، (القاهرة: دار الفجر، ٢٠١٢، ص ١٠  
٢) علي أسعد وطفة، التربية ازاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٣٤

(٣) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٨  
٤) المصدر نفسه، ص ٣٠

(٥) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية اسبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، الجزء الاول، ت: امام عبد الفتاح امام، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، العدد ٣٧٧، يونيو، ٢٠١١)، ص ٢٠

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٨-٨٩

(٧) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، ج: ١، ص ٤٨

(٨) حيدر ابراهيم ميلاد حنا، ازمة الاقليات في الوطن العربي، (دمشق، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢)، ص ١٣

(٩) [www.tinyurl.com/cjfa7ka](http://www.tinyurl.com/cjfa7ka) ، احمد كرعود ،حقوق الاقليات في مرحلة الانتقال الديمقراطي  
(١٠) ميرفت رشماوي ،حقوق الاقليات في القانون الدولي ،المجلة الالكترونية، العدد ١٩ ، www.ohchr.org/english/bodies/forum.htm .

(١١) يوجينيا سيابير ،مصدر سابق ،ص ٢٠٢

(١٢) المصدر نفسه ،ص ١٩٤

(١٣) يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة تحليل نتائج الدراسة الميدانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ٩١